



"إنها حق لنا"



Americans for Democracy
& Human Rights in Bahrain

سعوديات تتحدثن عن إيجابيات وعوائق الانتخابات

البلدية السعودية

في 25 سبتمبر 2011، أعلن الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود السماح للنساء بالتصويت والترشح في الدورة الثالثة من الانتخابات البلدية السعودية.¹ كان لهذا القرار تطورات ملحوظة لدى الحكومة فيما يخص حقوق المرأة. وذلك إثر مناقشات حول حق المرأة في التصويت في 2009، كان قد صرح وزير الداخلية آنذاك الأمير نايف بن عبد العزيز أنه لا يرى حاجة للمرأة للتصويت أو المشاركة في الحياة السياسية.² وبالرغم من ذلك، في 12 ديسمبر 2015، أكثر 100,000 امرأة صوتن في الانتخابات المحلية³، كما فازت 21 امرأة بمقاعد في المجالس البلدية.⁴

بالرغم من أهمية مجالس البلديات في الحكم المحلي، إلا أنها تعاني من قيود كبيرة. فصلاحيات هذه المجالس محدودة في المسائل المحلية وشبه معدومة فيما يخص السياسة الوطنية.⁵ وبالرغم من هذه القيود، تحمست العديد من السعوديات للانتخابات واعتبرنها فرصة لتحسين علاقاتهن مع الحكومة.⁶ وقد أعرب غيرهن عن شكوك في قدرة هذه الانتخابات على تعزيز مشاركتهن في الحياة العامة. إضافة إلى ذلك، إقالة نورا الفايز من منصبها كنائب وزير التعليم وهو أعلى منصب للمرأة السعودية في البلاد في شهر أبريل الماضي⁷، و التوقيف التعسفي بسبب القيادة لمدة شهرين للناشطات لجين الهذلول وميساء العمودي⁸، إضافة إلى القمع الحكومي الشديد والمستمر للنشطاء السلميين في مجال حقوق الإنسان والإصلاحيين السياسيين⁹ قد يلقي ظلالاً من الشك على مدى استعداد السلطات على القيام بإصلاحات جوهرية لتحسين حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية.

الدراسة التي قامت بها منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية في البحرين عن انتخابات ديسمبر 2015 وتداعياتها على وضع حقوق المرأة في المملكة السعودية تناقش قليلاً التطورات في حق الاقتراع في السعودية. كما أنها تلخص تفاصيل القيود على النساء فيما يخص حق الاقتراع والترشح لمناصب حكومية وتسلط الضوء على أربع نساء سعوديات قمن ردود واسعة النطاق على أسئلة المنظمة. تنتهي الدراسة بمناقشة قصيرة لنتائج الانتخابات وملحق يوفر المزيد من المعلومات عن الانتخابات البلدية السابقة في المملكة العربية السعودية.

معلومات أساسية عن المجالس

رداً على تنامي الضغوطات الداخلية الداعية إلى المزيد من الحكم القائم على المشاركة¹⁰، صادرت حكومة المملكة العربية السعودية مشروع قانون الانتخابات البلدية في 2004 الذي ينص على تأسيس 178 مجلس بلدي ونظمت الجولة الأولى من الانتخابات لعام 2005. ¹¹ يتراوح حجم المجالس من 14 مقعداً في المدن و4 مقاعد في المجتمعات الريفية¹². يتم انتخاب نصف الأعضاء، أما النصف الآخر فيعين من قبل وزارة شؤون البلدية والقروية¹³. خلال انتخابات عامي 2005 و2011، حصرت الحكومة حق الانتخاب للرجال بسن 21 وما فوق¹⁴. وفي انتخابات عام 2015، اقرت الحكومة حق المرأة في الانتخاب، كما طبقت العديد من الإصلاحات الليبرالية، بما في ذلك خفض سن الاقتراع إلى 18 ورفع نسبة أعضاء المجلس المنتخب. والآن، قد يصل عدد المقاعد في 284 مجلس بلدي إلى 30 مقعداً، يتم انتخاب ثلثي منها في حين يتم تعيين الباقي من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية. وتتفاوت هذه الأرقام من منطقة إلى أخرى¹⁵.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وتوسيع قاعدة الناخبين وزيادة الاقبال، لا تزال صلاحيات المجالس البلدية محدودة. وفقاً للقانون الحالي، تدير المجالس البلدية المشاريع المعتمدة في الميزانية، والصيانة والتطوير والاستثمار، والخدمات البلدية القائمة¹⁶. يمكن للمجالس اعتماد ميزانيات لمشاريع البلدية¹⁷، وعلى الرغم من تمتع وزارة الشؤون البلدية والقروية،

الذي ينفذ المشاريع البلدية بحق النقص. كما يشجع مرسوم المجالس إلى "دراسة" وإعطاء رأيهم بمجموعة من الخدمات البلدية، ورسوم البلدية والتراخيص، وسياسات استخدام الأرض، بالإضافة إلى ممارسة الرقابة من خلال تقديم تقارير منتظمة¹⁸.

ما قبل ديسمبر 2015

كان لمنح النساء حق الاقتراع وزيادة عدد مقاعد المجلس التي يتم انتخابها وخفض سن الاقتراع أثر إيجابي في الفترة ما قبل انتخابات ديسمبر. تم تسجيل أكثر من 5900 رجل و970 امرأة كمرشحين¹⁹ للمنافسة على 2106 مقعد في 284 مجلس²⁰. بالإضافة إلى ذلك، سجل 1.35 مليون رجل كمقترعين، مقابل 131،000 امرأة²¹.

ولكن فرض القيود على الناخبين والمرشحين في وقت متأخر، وخاصة تلك التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب، خفف من الحماس لدى المقترعين. في أوائل أغسطس 2015، أوقفت وزارة الشؤون البلدية والقروية ورش عمل تهدف إلى توعية الناخب والمرشح وتديرها مبادرة البلدي²²، وهي منظمة مجتمع مدني تأسست في عام 2011 لزيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية²³. لم تشير الوزارة إلى أسباب إغلاق هذه الورش²⁴. بالإضافة إلى ذلك، منعت وزارة الشؤون البلدية والقروية النساء من إجراء حملات موجهة إلى الرجال بل شجعتهم على تعيين متحدث للتواصل مع الرجال²⁵، كما ووفرت لهم فرص محدودة للتحدث بشكل غير مباشر إلى الرجال عبر أنظمة مخاطبة الجمهور²⁶. ذكرت النساء السعوديات أيضاً مخالفات وصعوبات في التسجيل كناخبين ومرشحين مما خلق عقبات تحول دون مشاركتهن بشكل كامل ودون عوائق في الانتخابات المحلية، بما في ذلك تحديد نافذة مدتها ثلاثة أسابيع للتسجيل²⁷؛ انها بيروقراطية غير قادرة على توفير حقوق المرأة التي تفتقر إلى تحديد الوثائق؛ القيود المستمرة لنظام وصاية الذكور؛ بالإضافة إلى القيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل، بما في ذلك منع المرأة من قيادة السيارة، فذلك يمنع العديد من النساء من التوجه إلى مراكز التسجيل والتصويت²⁸. بسبب هذه القيود، كانت نسبة التسجيل للناخبين من النساء منخفضة. شكلت النساء 22% فقط من أول الناخبين المسجلين وشكلت 6% فقط من مجموع عدد الناخبين²⁹.

تم اتخاذ سلسلة من القرارات التعسفية قبل أيام من الانتخابات منعت عدداً من المرشحين النساء من المشاركة. في أواخر نوفمبر 2015، منعت الحكومة نسيمه السادة، ولجين الهذلول، وتمدور اليامي من الترشح³⁰. لدى هؤلاء النساء تاريخ من النشاط السياسي، فجميعهن قد شاركن في حملات تطالب بإعطاء المرأة حق القيادة³¹، وقد تم اعتقال الهذلول في السابق بسبب نشاطها³². تمكنت الهذلول من استئناف الحكم الذي أعيد في 9 ديسمبر³³. وقد رفضت الحكومة الطعن بالحكم الصادر بقضية السادة³⁴ كما أن اليامي طالبت الاستئناف بالحكم لكنها رفضت التعليق على النتائج³⁵.

النساء السعوديات يتكلمن

في الشهر ما قبل انتخابات 12 ديسمبر، أجرى "اميركيون من أجل الديمقراطية في البحرين" مقابلات مطولة مع أربع نساء سعوديات، تم ذكرهن هنا بأسماء مستعارة هي: زينة، وعائشة، ونورا، ورناء. تمثل هذه النساء أجيال ومجتمعات مختلفة. ترشحت احدهن للانتخابات. كما أن جميعهن ناشطات سياسيات، على الرغم من أن البعض قد تبني استعمال هذا المصطلح، رفض البعض الآخر تصنيفه كـ "ناشط". قدمت النساء تقييمات متشائمة للانتخابات ودور المرأة فيها، حتى وأكدت غالبيةهن على أهمية مشاركة المرأة. أدناه أجزاء المقابلات

الأكثر صلة، في حين تم دمج الإجابات التي تبين العوامل المشتركة وتسلط في نفس الوقت الضوء على الاختلافات بين وجهات النظر. تم تعديل الأجوبة للتوضيح عند الاقتضاء.

عن الحالة الراهنة لحقوق المرأة في عهد الملك سلمان

سألت "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" من النساء الأربعة عن انطباعاتهن عن حالة حقوق المرأة منذ وفاة الملك عبد الله، و عما إذا كان أو لم يكن الوضع قد تحسن أو تدهور منذ تولي الملك سلمان السلطة في يناير عام 2015. قالت كل من زينة وعائشة ونورا قلن بشكل قاطع أن الوضع قد تدهور وأصبح أسوأ مما كان عليه. بحسب زينة وعائشة، هذا التدهور متعلق إلى حد كبير بعدم إحراز تقدم في مجال حقوق المرأة منذ وفاة الملك عبد الله. قالت زينة:

إذا كان [التقدم] قد توقف، هذا يعني أن الأمر يزداد سوءاً. نحن بحاجة إلى المضي قدماً إذا كنا نريد تحسين حقوق الإنسان والمرأة.

أشارت نورا إلى الاعتقال والاحتجاز التعسفي لنشطاء حقوق المرأة، لوجين الهذلول وميساء العمودي، في أواخر 2014 حتى مطلع 2015 كدليل على تفاقم المناخ للنساء. أما رنا فلم تعطي إجابة إيجابية أو سلبية، وأشارت إلى الإصلاحات الرئيسية، مثل عدم التمكن من إلغاء نظام الوصاية، كانت بعض الإصلاحات أكثر ايجابية:

ومع ذلك، كانت هناك بعض الإصلاحات الإدارية، مثل إمكانية الحصول على وكالة قانونية دون تحديد من قبل الرجل (عن طريق نظام البصمة) وبالمثل، سن قانون يسمح للمرأة بالحصول على بطاقة الهوية بلا تصريح من ولي أمرها.

حول فعالية المجالس

أعرب ثلاثة من أربع نساء خلال نقاط مختلفة في المقابلات عن الإحباط بسبب غياب سلطة المجالس البلدية. وذكرت عائشة:

لا [تفعل المجالس البلدية] شيئاً، حقاً. يكتبون في الصحف حيث يعطي أعضاء [المجلس] رأيهم. ولكنها ليست كهيئة تشريعية.

عند سؤالها عما إذا كانت تعلم بمشاريع ناجحة تم تنفيذها بقيادة المجلس البلدي المحلي، واصلت عائشة:

أنا لا أعتقد ذلك، لا. لأنه، كما تعلمون، فإن الناس لا يؤمنون به... وهم يعرفون أنه لا يؤثر على حياتهم. حتى شخص من عائلتي، سألته عن ذلك، قلت له أريد أن أعرف: ما هي آراء الناس؟ قال: "إنها كمسرحية، تفعل الحكومة ذلك بحيث يقولون أننا شعب ديمقراطي".

كما قدمت نورا أيضاً تقييماً سلبياً، عن تجربتها الشخصية وتجارب غيرها من النساء مع المجلس المحلي:

ليست لديهم أي سلطة. يقولون ما تخبرهم الحكومة أن يقولوه... في السنوات القليلة الماضية، أرسلنا حملة نسائية للحديث عن حق المرأة بالقيادة، أعتقد أنه ما زال في الخزائنة أو في أحد المجلدات التي لم تفتح حتى الآن.

في وقت لاحق في المقابلة، وسعت نورا على هذه القصة، مشيرةً إلى أنها عندما أرسلت مع عدد من النساء عريضة للمجلس بشأن حق المرأة في قيادة السيارة، أشار المجالس إلى مقالات تعميم تتحدث عن تأثير القيادة السلبي على النساء و ثم تم غلق هذا الموضوع.

ردت رنا:

كانت المجالس البلدية السابقة غير فعالة. وقد انعكس ذلك في عدد الناخبين المسجلين، والذي انخفض بشكل كبير وهذا يعطي صورة واضحة عن رأي الناس في فعالية المجالس.

اعطت زينة المزيد من التفاصيل، وبدأت بوصف بسيط لصلاحيات المجالس:

إنها محاولة لتمويل مشروع جديد لتحسين المجتمع، مثل الشوارع والصيانة والأضواء. ولكن ليس لها علاقة بالقواعد والإجراءات أو السياسة، انها ليست مثل الحكومة المحلية في دول الغرب ... انهم مجرد مجموعة من الرجال، والأنا نساء ورجال، يناقشون قضايا المنطقة التي يغطونها، ويشيرون إلى بعض التغيير أو بعض الإصلاح في هذا المجال. ويمكن لموظف حكومة البلدية أن يرفض ذلك. وبالتالي فإن السلطة هي في يد الحكومة، وليست في يد أعضاء المجالس.

ثم تكلمت زينة عن التصادمات القائمة بين المجالس البلدية والحكومات المحلية التنفيذية، التي تديرها وتتفاعل معها وزارة الشؤون البلدية والقروية:

... تأخر [المسؤولين المحليين الذين ينفذون قرارات المجلس] كثيراً. وليس لدى المجلس فرض القدرة على تطبيق الغرامة أو معاقبة الموظف الذي لا يطبق أحكام [المجلس] أو ينفذ بهذا المشروع ... يقومون فقط بتقديم تقرير عن المشروع، وهذا ما يفعلون، ويأخذون هذا التقرير إلى الوزارة. إذا لم تتمكن الوزارة من فعل أي شيء، هذا يعني أن لا شيء يحدث في الميدان الحقيقي. بسبب ذلك، لدينا مشروع قد تأخر لسته إلى سبعة سنوات.

ذهبت زينة إلى القول بأن المشروع المذكور، لتنفيذ تحسينات على الطرق السريعة، قد تم طرحه مؤخراً في مجتمعها. واقترح المجلس البلدي المشروع بعد اقراره عام 2005.

انخفاض نسبة الناخبين من نساء مسجلات

علقت النساء الأربعة الذين تمت مقابلاتهن على انخفاض معدل تسجيل الناخبات في 2015. وأشارت كل منهن إلى مجموعة متنوعة من العقبات معظمها متعلقة بسياسة الحكومة التي كانت السبب في انخفاض نسبة تسجيل المرأة ومشاركتها العامة. اشارت كل من عائشة وورنا وزينة إلى إعاقة الحكومة لحملة التوعية العامة على وجه خاص والذي يساهم في انخفاض نسبة تسجيل الناخبين. وأشارت زينة إلى إغلاق مبادرة البلدي وذهبت إلى القول:

لا يوجد تدريب لرفع مستوى الوعي عند المرأة – كيف ينبغي أن تكون مشاركة المرأة. ولا يوجد شيء لرفع مستوى الوعي عند النساء في المجتمع. على الوزارة تقديم التدريب أو الحملات لتشجيع الناس للمشاركة في هذه الانتخابات، ولكن هذا لا يحدث في المملكة العربية السعودية. اتخذ القرار لإشراك المرأة في الانتخابات في عام 2011. واعتباراً من عام 2011 وحتى الآن، أي عام 2015، قبل شهرين من الانتخابات، ونحن لم نسمع شيئاً عن هذا الأمر.

عرضت عائشة تقديم انتقادات أكثر تشدداً، قائلةً:
لا بل إن الحكومة لم تسوق الموضوع بشكل جيد، لأنهم يعلمون إنها كذبة. حتى انهم لا يصدقونه كثيراً. كان التسويق على شاشات التلفزيون وفي الشارع، مثلاً، قليلاً، كما تعلمون. ليس بإمكانك رؤيته في كل مكان. الأمر ليس كذلك. حتى انهم لم ينفقوا المال عليه.

أخذت نوراً نهجاً أوسع لتحديد الأسباب الكامنة وراء نسبة التسجيل المنخفضة في صفوف النساء، قائلةً:
هناك الكثير من الحواجز بين المرأة وحقوقها في القيام بأي شيء.

ثم أكدت عدم وجود وثائق قانونية عند النساء لتحديد هوياتهن، وهو مطلب قانوني كي يتمكن من تسجيل أسمائهن والاقتراع. على سبيل المثال، على الرغم من تقديم إثبات إقامة للتسجيل، تعيش العديد من النساء تحت نظام الوصاية فيواجهن صعوبات في الإيجار أو امتلاك العقارات. بالتالي لا يمكنهن الحصول على فواتير المياه والكهرباء والإيجارات أو فواتير أخرى تحمل أسماءهن.

فيما يتعلق في المشاركة

لوحظت اختلافات مثيرة للاهتمام بين المتحدثات عندما ناقشن مشاركتهن الشخصية في الانتخابات ورأيهن عن السبل التي يمكن أن تقرب المرأة السعودية من الانتخابات. أعرب جميعهن عن استيائهن الملحوظ مع التكوين الحالي للانتخابات والمجالس البلدية وكذلك القيود المفروضة على مشاركة المرأة. كما وأعربت احدهن عن تنشيط المشاركة الفعالة للمرأة، وأفصحت أخرى بإجراء مقاطعة على نطاق المجتمع ككل، وذكرت اثنتين اخرتين انهن يؤيدن مشاركة المرأة بشكل عام في حين عرضن فكرة التصويت كأفراد.

أخذت رنا هذا الموقف الأخير، مشيرةً إلى أن في حين النساء سوف يكتسبن الخبرة الهامة والثقة من خلال التصويت والترشح لانتخابات

2015:

لم أتسجل هذه المرة ولن اصوت على الرغم من حلمي بأن أقوم بذلك بشكل ديمقراطي.

أيدت زينة المشاركة الكاملة بقوة، قائلة:

حتى عندما علمنا بأن الحكومة تنظم [الانتخابات] للمظاهر فقط، كجائزة للنساء، إنها حقنا، ونحن بحاجة الى القول: "نعم، هذا حقن". نأخذ في بادئ الأمر، نحاول تحسينه، ومن ثم نطالب بالمزيد من الإصلاح. تلك هي الخطوة الأولى، ومن المهم جداً أن نأخذها – أن نأخذ الفرصة.

في وقت لاحق خلال المقابلة، وضحت زينة اجابتها:

أريد المجتمع في تفكيره، في ضميره ... أنهم يعتقدون أن المرأة تختلف عن الرجل، وأن المرأة لا تستطيع أن تقوم بنفس العمل. أريد تغيير هذه الفكرة في المجتمع كله. لذلك، إذا كان الجميع يرى أن المرأة تقف بجانب الرجل، وتعمل في المجلس البلدي، وهذا يعني أن هناك أملاً في تغيير تفكير المجتمع.

في مقابلتها الخاصة، ألفت عائشة الأجوبة التي اختلف بشدة مع النقاط المذكورة أعلاه:

لا، أنا مقاطعة. كما تعلمون، لأن هذه الفئة من النساء [الذين يدعون للمشاركة]، هم الحقيقيات. لذا، فإيهن، مع كل الاحترام لهن، حتى إذا كن يعرفن انها مسرحية، يقلن: "نريد الحصول على مقعد في هذا المجال. نحن بحاجة إلى إجبار الحكومة على احترامنا ولدينا رأينا"، حتى لو كانت النتيجة لا تؤثر على النساء. ماذا تجلب هذه الانتخابات لي، كامرأة؟ لا شيء! لا شيء على الاطلاق! لذلك، قلت لهم: "أنا مقاطعة" – لدينا الكثير من الحجج، فغضب بعضهم مني، فقلت لهن: "إذا قمنا معاً بمقاطعة هذا، ونظمنا حملة كبيرة تقول (أيها الحكومة، انت ملينة بالتفاهة، نحن لا نريد أن نكون مجرد دمي، وعليك القيام بواحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، ونحن لا نريد الانتخابات لأنها لا تخصنا) هذا من شأنه أن يجرح الحكومة" ... ليس بالذهاب كمثل في مسرحية الحكومة ... لديهم بعض الأسف، ولكنهم يستمرون، وسوف يستمرون لأن معركتهم مع السلفيين.

وأعربت نورا، التي تقطن مؤقتاً في الخارج، عن استيائها بسبب غياب السلطة السياسية الكامنة في الاقتراع خلال الانتخابات البلدية. عندما سئلت عما إذا كانت ستصوت في الانتخابات لو كانت في المملكة العربية السعودية، أجابت في البداية:

أريد القيام بشيء آخر. أريد النزول إلى الشارع، ليس فقط من أجل التصويت، ولكن من أجل الإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

ولكن عندما سئلت عما يجب على النساء القيام به، قالت:

لا، أنا أؤيد، مثلاً، الذهاب والتصويت. حتى لو كنت تعتقد أنه لو كنت هناك، يمكن أن أصوت، لأثبت وجهة نظر "إننا هنا". المشكلة مع الذين يحاولون إقناع الناس، "أن المرأة، ليس لديها الحق في القيام بأي شيء". أنا أتفق مع فكرة الذهاب لأننا كنا غائبين لفترة طويلة عن كل شيء. نحن بحاجة إلى الوقوف وإجراء تغيير هنا. لتذكيرهم أننا أقوياء، وباستطاعتنا فعل شيء.

عن دور الولايات المتحدة

وازنت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة التزامها المعلن بحقوق الإنسان مع كونها حليف قوي لحكومة المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الولايات المتحدة، بموافقة الإدارة الحالية، بإهمال المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان لصالح قضايا أخرى في إطار العلاقة الثنائية مع المملكة العربية السعودية. طلبت "أميريكيون من أجل الديمقراطية في البحرين" من المشاركات الأربعة في نهاية المقابلات بمشاركة أفكارهن حول الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة الأمريكية للضغط من أجل المزيد من الحقوق للمرأة في المملكة العربية السعودية. فعرضت المشاركات مجموعة متنوعة من الإجابات، وذكرت جميعهن رغبتهن في رؤية الولايات المتحدة تلعب دوراً أكثر فعالية. ذكرت نورا من جانبها:

ما أعرفه، أن الجميع يجري وراء مصالحه. وأتمنى أن تعتنى الولايات المتحدة بهذه المسألة. هذا موضوع كبير، وأنا لا أعرف كيف يمكنهم التأثير عليها، ولكن ينبغي أن يذكرونها على الأقل. أو قول شيئاً حياً ذلك.

أجابت رنا:

في رأيي، من الصحيح أن حاجة الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية هي أحد العوامل القوية التي تمنع الإدارة الأمريكية من انتقاد أو إدانة الممارسات التي تتم من قبل السلطات. ومع ذلك، هناك عامل آخر: عدم وجود سياسة رسمية واضحة. تخلط وكالات متعددة في الحكومة بين النهج تجاه [حقوق المرأة]، وينبغي أن تكون هناك إصلاحات أو تغييرات من أجل تعريف وبيوضوح كيف يمكن للولايات المتحدة ممارسة تأثير إيجابي على وضع المرأة السعودية.

قالت عائشة:

أمريكا أو بريطانيا أو ألمانيا أو أوروبا، يمكنهم أن يفعلوا الكثير. دائماً نتحدث مع الناس، السفير أو أي شخصية أخرى، وفي كل وقت. رأيي هو: ترك الحكومة وحدها. نحن لسنا بحاجة لمساعدتكم، فقط اتركوا الحكومة لنا ... إذا كانت (الولايات المتحدة) لا تساعد [الحكومة السعودية] - يمكنك أن ترى ذلك بوضوح. مثل، إذا قامت الحكومة بأي شيء خاطئ، فهم يريدون قطع رأس الشيخ نمر النمر أو علي النمر، فهم [الحكومة] يذهبون لمعاينة حلفاءهم في أمريكا، أو في بريطانيا. يعرفون أنهم على خطأ، ونحن نعرف ذلك! كما الناشطين، ونحن نعلم انهم خائفون. إذا أغلقت أمريكا، أو بريطانيا، والعالم الغربي الأبواب في وجوههم، عندئذٍ سوف يأتون إلينا. سوف يأتون إلينا للبدء من جديدة معنا.

ردت زينة:

نعتقد أن الحكومة لا تهتم، بأن حكومة الولايات المتحدة لا تهتم بنا كبشر. يتحدثون فقط عن علاقة بينهم وبين الحكومة [السعودية] وكيف انها تؤثر على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن من ناحية أخرى، أعتقد أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية، ربما، المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة بالضغط والتغيير. الضغط على حكومتهم، ومن ثم تضغط حكومتهم على حكومتنا. لا أعلم لماذا حقوق المرأة لا تتحرك بسرعة في المملكة العربية السعودية. فهي من الأمور الأساسية. مثل القيادة. لماذا يمنعونا من فعل ذلك؟ ولماذا لا تفعل الولايات المتحدة أي شيء؟

نتائج الانتخابات

في 11 ديسمبر 2015، فازت النساء السعوديات بـ 1% من المقاعد في مجالس البلديات. 81% من النساء المسجلات أدلوا بأصواتهن³⁶ وأعلنت وزارة شؤون البلدية والقروية أن عدد الناخبين وصل إلى 47%، ما يعادل 702,542 ناخباً³⁷. كان معدل المشاركة في الانتخابات الأكثر في منطقة الحدود الشمالية مع 74% وكانت الأقل في الحساء بـ 27%. أما المراكز المتمتدة في الرياض وجدة ومكة والمدينة فحصلت 45%، 35%، 31% و 48% على التوالي³⁸.

الحكومة لم تنشر لائحة بأسماء النساء الفائزين ولكن الإعلام صرّح عن أسماء الفائزين فردياً، وكان منهم 21 نساء حصن مقاعد. كانت سلمى بنت حزاب العتيبي أول امرأة تنتخب وحالياً تخدم في أحد المجالس البلدية لمنطقة مكة المكرمة³⁹. 4 نساء فزن في مقاعد مجالس البلديات في الرياض، منهم هدى الجريسي⁴⁰. في جدة، فازت لى السليمان بمركز نائب الرئيس لغرفة التجارة ورشا حافظي⁴¹. كما فازت هنوف الحزمي بمقعد في مجلس بلدية منطقة الجوف وفازت كل من منى الإمري وفضيلة العطاوي بمقاعد في منطقة تبوك⁴².

توصيات لسياسة الولايات المتحدة

إن مجالس البلديات والانتخابات التي تحددهم بحاجة ماسة إلى إصلاحات، ولكن تأثير أي إصلاحات في المجالس تكون محدودة إلى حين توقف حكومة المملكة العربية السعودية معاملة النساء كمواطنيين من الدرجة الثانية. في حين أن الولايات المتحدة هي محدودة في الكيفية التي يمكن أن تؤثر فيها على وتيرة الإصلاح الداخلي في المملكة العربية السعودية، منظمة أميركيون لأجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين تقدّم سلسلة من التوصيات التي، في حال تنفيذها، من شأنها أن تجبر الحكومة السعودية على الاستجابة للضغوط الخارجية وإعطاء دفعة لنشطاء حقوق المرأة للتغيير من الداخل.

على صعيد مجالس البلديات والانتخابات:

- إصدار اتفاقية تعاون في بين وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية، وذلك ل:
 - تدريب موظفي الشؤون البلدية والقروية في تنظيم ورشات العمل التدريبية للناخب والمرشح.

- مساعدة الوزارة في تطوير مواد للتوعية على نطاق واسع للدعاية والانتخابات، بما في ذلك الخروج في حملة على نطاق واسع، قبل ستة أشهر من دورة الانتخابات البلدية المقبلة.
- السماح للنساء بالقيام بحملات تستهدف الرجال.
- طلب معونة من المنظمات غير الحكومية الدولية في تصميم وتنفيذ البرامج.
- تشجيع مشاركة المجتمع المدني السعودي في تنفيذ البرامج.
- الاعتراف وتهنئة 21 من النساء اللاتي وصلن إلى المجالس البلدية؛ والطلب المستمر للانتباه إلى الحاجة لمراقبة الانتخابات الدولية وانتخاب هيئة تشريعية وطنية.
- الضغط على حكومة المملكة العربية السعودية للتخلي عن المزيد من السيطرة على الشؤون المحلية لصالح أعضاء المجلس البلدي، بما في ذلك السلطة التنفيذية المباشرة لجميع مشاريع مجالس البلدية المنصوص عليها في الميزانية السنوية للبلدية.
- الإدانة العلنية لحكومة السعودية لإزالة النساء الناشطات من قائمة الحملة.

على صعيد حقوق المرأة بشكل عام:

- حثّ الكونغرس ليدعو إلى وضع حد لنظام الوصاية الذكورية في السعودية.
- الإدانة العلنية لمضايقة واحتجاز الناشطات في مجال حقوق المرأة.
- الضغط على وزارة الداخلية، عن طريق إشراك القطاعين العام والخاص، لإنشاء خدمات للضحايا في كل بلدية وإصلاح قانون العنف المنزلي وتوفير آليات إنفاذ تكون أكثر اتساعاً وفورية لفصل النساء عن ولي الأمر وأفراد الأسرة في حال الإساءة إليهنّ.
- أن يكون تجديد اتفاق التعاون الفني بين وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الداخلية السعودية في المستقبل مرهون على تحسين وتعزيز هذه الأخيرة حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الإفراج عن نشطاء حقوق الإنسان وإلغاء حظر القيادة على النساء.

ملحق: تاريخ الانتخابات

في عام 2003، أعلن الملك فهد قراره لبدء إجراء انتخابات لمقاعد المجلس البلدي⁴³. في عام 2004، أصدرت الحكومة قانون الانتخابات البلدية لتنظيم الجولة الأولى من الانتخابات المقرر إجراؤها في 2005⁴⁴. كل من الانتخابات البلدية ستجري في واحدة من ثلاث مراحل بين نوفمبر ويناير⁴⁵. كلف تشريع الانتخابات تفرده الأكثرية البسيطة من الأصوات في كل الدوائر ذات العضو الواحد في البلدية⁴⁶. لا تزال الأحزاب السياسية محظورة في المملكة العربية السعودية، لذلك كل مرشح يرشح نفسه ظاهرياً وبشكل مستقل من أي طرف أو تنظيم⁴⁷. لم تسمح المملكة للنساء بالترشيح أو التصويت.

كانت مستويات الإقبال الفاترة وإجراءات التصويت المختلفة قد أعاقت الدورة الانتخابية الأولى. في الرياض على سبيل المثال، فقط 140,000 من 400,000 الرجال المؤهلين للتصويت كانوا قد سجلوا للتصويت في انتخابات عام 2005، فقط 65% من هذا العدد ذهب فعلاً إلى صناديق الاقتراع⁴⁸. كما شهدت مدينة جدة مشاركة خجولة، مع تسجيل 22% فقط من الناخبين المؤهلين في المدينة للتصويت⁴⁹. لاحظ المراقبون أن ثاني أكبر مدينتين في المملكة، مكة والمدينة، شهدتا إقبالاً ضعيفاً نسبياً⁵⁰. على الرغم من أن مناطق محددة داخل بلدية الرياض الكبرى أفادت نسبة مشاركة تصل إلى أكثر من 80%، تبيّن أن هذه المناطق تمثّل تركيزات من الناخبين النشطين بدلاً من استثناءات هامّة⁵¹.

أشار العلماء أن ممارسات الاقتراع المعقدة هي السبب الرئيسي لمعدلات الإقبال الضعيفة للناخبين. تنافس المئات من المرشحين على مقاعد مجالس محدودة⁵². فكان هناك 1176 مرشحاً بين الرياض وجدة، مع الـ 14 من المقاعد المتاحة⁵³. مع غياب الأحزاب أو أنظمة القوائم لتوجيه الناخبين على منصات سياسة لكل مرشح، فمن المرجح أن العديد من الناخبين كانوا ببساطة منغشّين. بالإضافة إلى عدم وجود تدريب على عملية التصويت والتأثير المنخفض للانتخابات التي قررت نصف أعضاء هيئة الإدارة المحلية فقط، إنّ الممارسات الخاطئة في عملية التصويت قد قوضت فعالية هذه التجربة الديمقراطية الأساسية⁵⁴.

شهدت المجموعة التالية من الانتخابات بعض الإصلاحات الطفيفة. الجولة المقررة أصلاً لعام 2009 أن الحكومة أخرجت الجولة الثانية لمدة عامين تقريباً من أجل "توسيع الناخبين" و "دراسة إمكانية السماح للنساء بالتصويت".⁵⁵ في حين قامت الحكومة بزيادة عدد البلديات من 178 إلى 285، فإنه لم يسمح للنساء بالمشاركة كناخبات أو كمرشحات⁵⁶. ومع ذلك، تمّ إنهاء النظام المربك التصويت للبلديات، مما يحد من الناخبين لصوت واحد لكل مرشح في منطقة كل منهم⁵⁷. وسعت الحكومة أيضاً عدد مراكز الاقتراع من 631 إلى 855.⁵⁸

وعندما أجريت الانتخابات في عام 2011، استقبلت "بحماس منخفض جداً"، وتأثرت بالعديد من المشاكل نفسها التي كانت في الانتخابات السابقة، بما في ذلك انخفاض نسبة الإقبال. ادّعت الحكومة رسمياً أن ما يقرب الـ 1080000 من الرجال السعوديين سجلوا للتصويت، ولكن ذكرت وسائل الإعلام عدداً أقل من هذا، واستنتج أن لجنة الانتخابات كانت قد بالغت بالأرقام وضمّت الناس الذين سجلوا فقط لدورة 2005⁵⁹. وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، تم تسجيل ما لا يزيد عن 300,000 رجال بحلول موعد الانتخابات⁶⁰، فيما تشير سجلات الاقتراع أن عدد أقل قد أدلوا بأصواتهم في الواقع. مدير مركز اقتراع في الرياض⁶¹، على سبيل المثال، ذكر أن 80 فقط من أصل 1800 ناخب مسجل في منطقته شاركوا بالتصويت، مما يشكل نسبة أقل من 5%⁶². وبناء على تقارير وسائل الإعلام، شهدت الدورة الانتخابية لعام 2011 انخفاضاً في المشاركة العامة⁶³.

- ¹ Asma Alsharif. "Saudi king gives women right to vote." (Reuters: 2011). Retrieved from: <http://www.reuters.com/article/2011/09/25/us-saudi-king-women-idUSTRE78O10Y20110925>.
- ² Associated Press: Prince Nayef bin Abdulaziz Al Saud named Saudi crown prince." (The National: 2011). Retrieved from: <http://www.thenational.ae/news/world/middle-east/prince-nayef-bin-abdulaziz-al-saud-named-saudi-crown-prince>.
- ³ Kate Linthicum, "Twenty female candidates win election in Saudi Arabia local balloting," Los Angeles Times, 13 December 2015, <http://www.latimes.com/world/middleeast/la-fg-saudi-arabia-elections-20151213-story.html>.
- ⁴ Ahmed Al Omran, "21 women won seats in Saudi municipal election, the first to allow women to run and vote—Official," Twitter, 15 December 2015, <https://twitter.com/ahmed/status/676698257079205888>.
- ⁵ Robert Lacey. *Inside the Kingdom: Kings, Clerics, Modernists, Terrorists, and the Struggle for Saudi Arabia*. (Penguin: 2009). Print.
- ⁶ "First Saudi women register to vote," Al Jazeera, 20 August 2015, <http://www.aljazeera.com/news/2015/06/saudi-women-register-vote-150621081535058.html>.
- ⁷ Simon Tisdall. "Saudi Arabia shakeup as much about retrenchment as reform." (The Guardian: 2015). Retrieved from: <http://www.theguardian.com/world/2015/apr/29/saudi-arabia-mohammed-bin-nayef-crown-prince>.
- ⁸ "Saudi women drivers 'freed from jail'," BBC News, 13 February 2015, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-31449972>.
- ⁹ "Saudi women drivers 'freed from jail'," BBC News, 13 February 2015, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-31449972>.
- ¹⁰ Andrezej Kapiszewski, "Saudi Arabia: Steps Toward Democratization or Reconfiguration of Authoritarianism," *Journal of Asian and African Studies* (2006), pg. 463-466.
- ¹¹ *Ibid.*, 469.
- ¹² Hendrik Jan Kraetzschmar, "The first democratic local elections in Saudi Arabia in 2005: Electoral rules, the mobilization of voters, and the Islamist landslide," LSE Public Policy Group Working Paper No. 6 (2011), pg. 3.
- ¹³ <http://www.alarabiya.net/articles/2004/10/20/7288.html>.
- ¹⁴ Elizabeth Dickinson, "A Long Road to Women's Suffrage in Saudi Arabia," *Foreign Policy*, 4 November 2015, <http://foreignpolicy.com/2015/11/04/why-saudi-arabias-women-have-suffrage-in-name-only/>.
- ¹⁵ نشرة تعريفية عن اختصاصات وصلاحيات المجالس البلدية, The General Council for Elections, Ministry of Municipal and Rural Affairs. Print.
- ¹⁶ نظام المجالس البلدية, Royal Decree م/61, February 2014, Article 4.
- ¹⁷ *Ibid.*, Articles 5 and 6.
- ¹⁸ *Ibid.*, Articles 7 and 8.
- ¹⁹ "Saudi Arabia's women vote in election for first time," BBC News, 12 December 2015, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-35075702>.
- ²⁰ نشرة تعريفية عن اختصاصات وصلاحيات المجالس البلدية, The General Council for Elections, Ministry of Municipal and Rural Affairs. Print.
- ²¹ "Two disqualified as first Saudi women begin campaign for election," *The Guardian*, 29 November 2015, <http://www.theguardian.com/world/2015/nov/29/first-saudi-arabia-women-stand-election-begin-campaigning>.
- ²² Rachel Kreisman, "'My Country': How Saudi Arabia is Undermining Women's Newfound Right to Vote," 24 August 2015, <http://www.adhrb.org/2015/08/my-country-how-saudi-arabia-is-undermining-womens-newfound-right-to-vote/>.
- ²³ "Saudi Women Respond to Exclusion from Voting: Baladi Campaign," *Jadaliyya*, 16 May 2011, http://www.jadaliyya.com/pages/index/1600/saudi-women-respond-to-exclusion-from-voting_balad.
- ²⁴ Rachel Kreisman, "'My Country': How Saudi Arabia is Undermining Women's Newfound Right to Vote," 24 August 2015, <http://www.adhrb.org/2015/08/my-country-how-saudi-arabia-is-undermining-womens-newfound-right-to-vote/>.
- ²⁵ David Andrew Weinberg, "Women voted in Saudi Arabia this week – but they only won 1% of available seats and still face systemic discrimination," *Business Insider*, 15 December 2015, <http://www.businessinsider.com/women-voted-in-saudi-arabia-this-week-but-they-only-won-1-of-available-seats-and-still-face-systematic-discrimination-2015-12>.
- ²⁶ Ben Hubbard, "Saudi Elections Are First to Include Women as Voters and Candidates," *The New York Times*, 12 December 2015, http://www.nytimes.com/2015/12/13/world/middleeast/saudi-elections-are-first-to-include-women-as-voters-and-candidates.html?_r=0.
- ²⁷ Elizabeth Dickinson, "A Long Road to Women's Suffrage in Saudi Arabia," *Foreign Policy*, 4 November 2015, <http://foreignpolicy.com/2015/11/04/why-saudi-arabias-women-have-suffrage-in-name-only/>.
- ²⁸ David Andrew Weinberg, "Women voted in Saudi Arabia this week – but they only won 1% of available seats and still face systemic discrimination," *Business Insider*, 15 December 2015, <http://www.businessinsider.com/women-voted-in-saudi-arabia-this-week-but-they-only-won-1-of-available-seats-and-still-face-systematic-discrimination-2015-12>.

- ²⁹ Elizabeth Dickinson, "A Long Road to Women's Suffrage in Saudi Arabia," Foreign Policy, 4 November 2015, <http://foreignpolicy.com/2015/11/04/why-saudi-arabias-women-have-suffrage-in-name-only/>.
- ³⁰ Ahmed Al Omran, "Saudi Women Appeal Against Electoral Ban," The Wall Street Journal, 30 November 2015, <http://www.wsj.com/articles/saudi-women-appeal-against-electoral-ban-1448893590>.
- ³¹ Ibid.
- ³² "Saudi women drivers 'freed from jail'," BBC News, 13 February 2015, <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-31449972>.
- ³³ Loujain Hathloul, "تم استرجاعي كمرشحة بعد الطعن بقرار اللجنة المحلية. وهنا قرار لجنة الفصل في الطعون والمخالفات", Twitter, 9 December 2015, <https://twitter.com/LoujainHathloul/status/674590707118665729>.
- ³⁴ Nassima al-Sadah, "الانتخابات البلدية لمن يسأل، تم رفض الطعن الذي قدمته متأخراً وبدون تسبب فقدمت دعوى قضائية في المحكمة الإدارية وجلسني"، Twitter, 10 December 2015, <https://twitter.com/nasema33/status/67494822251622400>.
- ³⁵ "3 activists barred as Saudi women look to vote," Gulf News, 30 November 2015, <http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/3-activists-barred-as-saudi-women-look-to-vote-1.1629290#.Vlxg0Qw2Yeo.twitter>.
- ³⁶ Kate Linthicum, "Twenty female candidates win election in Saudi Arabia local balloting," The Los Angeles Times, 13 December 2015, <http://www.latimes.com/world/middleeast/la-fg-saudi-arabia-elections-20151213-story.html>.
- ³⁷ وزير الشؤون البلدية والقروية يعلن نتائج الانتخابات البلدية رسمياً ويهنئ الفائزين والفائزات، Intekhab.gov, 13 December 2015, <http://intekhab.gov.sa/Arabic/MediaCenter/News/Pages/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%88%D9%8A%D9%87%D9%86%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B2%D8%A7%D8%AA.aspx>.
- ³⁸ Ibid.
- ³⁹ "Saudi Arabia elects its first female politicians," Al Jazeera, 14 December 2015, <http://www.aljazeera.com/news/2015/12/women-win-seats-landmark-saudi-arabia-elections-151213054750832.html>.
- ⁴⁰ Aya Batrawy, "Women win 17 seats in Saudi Arabia's first elections with female candidates," The Independent, 13 December 2015, <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/a-woman-has-been-elected-in-saudia-arabias-elections-a6771161.html>.
- ⁴¹ Deborah Amos, "For The First Time, Women Elected To Municipal Councils In Saudi Arabia," NPR, 14 December 2015, <http://www.npr.org/2015/12/14/459637357/for-the-first-time-women-elected-to-municipal-councils-in-saudi-arabia>.
- ⁴² Aya Batrawy, "Women win 17 seats in Saudi Arabia's first elections with female candidates," The Independent, 13 December 2015, <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/a-woman-has-been-elected-in-saudia-arabias-elections-a6771161.html>.
- ⁴³ Andrezej Kapiszewski. "Saudi Arabia: Steps Toward Democratization or Reconfiguration of Authoritarianism." Journal of Asian and African Studies: 2006
- ⁴⁴ Hendrik Jan Kraetzschmar. "The first democratic local elections in Saudi Arabia in 2005: Electoral rules, the mobilization of voters, and the Islamist landslide." LSE Public Policy Group Working Paper No. 6: 2011.
- ⁴⁵ Andrezej Kapiszewski. "Saudi Arabia: Steps Toward Democratization or Reconfiguration of Authoritarianism." Journal of Asian and African Studies: 2006.
- ⁴⁶ Hendrik Jan Kraetzschmar. "The first democratic local elections in Saudi Arabia in 2005: Electoral rules, the mobilization of voters, and the Islamist landslide." LSE Public Policy Group Working Paper No. 6: 2011.
- ⁴⁷ Ibid.
- ⁴⁸ Andrezej Kapiszewski. "Saudi Arabia: Steps Toward Democratization or Reconfiguration of Authoritarianism." Journal of Asian and African Studies: 2006.
- ⁴⁹ Ibid.
- ⁵⁰ Ibid.
- ⁵¹ Ibid.
- ⁵² See Kapiszewski & Kraetzschmar.
- ⁵³ Andrezej Kapiszewski. "Saudi Arabia: Steps Toward Democratization or Reconfiguration of Authoritarianism." Journal of Asian and African Studies: 2006.
- ⁵⁴ Ibid.
- ⁵⁵ Associated Press. "Saudi Arabia to hold elections next month after year and a half delay." (AP: 2011). Retrieved from: <http://www.webcitation.org/5xNsBXcwF>.
- ⁵⁶ Sultan al-Tamimi and Fatima Sidiya. "Women plan to show up at poll centers." (Arab News: 2011). Retrieved from: <http://www.arabnews.com/node/375281>.

⁵⁷ Joseph A. Kechichian, *Legal and Political Reforms in Saudi Arabia*, New York: Routledge, 2013, pg. 129.

⁵⁸ مركزاً انتخابياً بالمملكة تغلق أبوابها.. اليوم <http://www.alriyadh.com/633886>.

⁵⁹ Ibid.

⁶⁰ Ibid.

⁶¹ Soraya Sarhaddi Nelson, "In Saudi Arabia, Only Men Vote, And Not Often," NPR, 29 September 2011, <http://www.npr.org/2011/09/29/140930771/for-saudis-voting-is-still-for-men-only>.

⁶² Ibid.

⁶³ Ibid.